تقييم أثر الاتفاقية التجارية والجمركية بين ليبيا ومصر في حجم التبادل التجاري بين البلدين

قاسم عطيه علي الجندي

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر الاتفاقية التجارية والجمركية في حجم التبادل التجاري بين البلدين، وتحليل أهم أسس هذه الاتفاقية ، أفادت نتائج التحليل بإن الصادرات الليبية زادت إلى مصر بمعدلات نمو منخفضة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) أي ما بعد تجديد بنود الاتفاقية، وكذلك تضاعفت الواردات الليبية من مصر بعد تجديد الاتفاقية، وعليه لم تصبح مصر أكبر وأهم شريك تجاري لليبياإذ شكلت تجارة ليبيا مع مصر مانسبته ١.٥% من اجمالي التجارة الخارجية الكلية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) في حين شكلت تجارتها الخارجية حوالي ٤٠% من اجمالي تجارتها الخارجية مع الاتحاد الاوروبي ، تقييم أثر الاتفاقية والذي أفاد بأن للإتفاقية أثرًا سلبيا في حجم التبادل التجاري الليبي مع مصر وذلك بمقارنة متوسط حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل وبعد تجديد الاتفاقية، ونتج عنها زيادة العجز في الميزان التجاري الليبي مع مصر إلى زيادة فجوة العجز وذلك لزيادة وارداتها بمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بنسبة نمو صادراتها بعد تجديد هذه الاتفاقية. وإن الأثر قلل من فرص الاستثمارية وتحقيق نمو في الاقتصاد الليبي .

Abstract:

The study aims to assess the impact of the trade agreement, tariffs on trade between the two countries, and analyse the most important foundations of this Convention, the results of the analysis reported that Libyan exports to Egypt increased by low growth rates during the period (1990-2015) after the renewal of the terms of the agreement, and also doubled. Libyan imports from Egypt after the renewal of the agreement, it had become the largest and most important trading partner of Egypt llibiaaz Libya trade formed with 1.5% of the population of Egypt's total

foreign trade during the period Libyan College (1990-2015) while foreign trade accounted for about 40% of its total foreign trade with European Union, assess the impact of the Convention and that the Convention had a negative impact on Libyan trade exchange with Egypt by comparing the average volume of trade between the two countries before and after the renewal of the agreement, resulting in increased Libyan trade balance deficit with Egypt to increase the deficit and that To increase its imports of high growth rates compared with export growth after the renewal of this agreement. And the impact of investment opportunities and reduced growth in the economy.

المقدمة :

تمثل العلاقات الاقتصادية الليبية المصرية أحد العائم الاساسية للتضامن والوحدة العربية لما فيه خير لهذه المنطقة الحيوية كما تمثل اساساً قوياً وقاعدة راسخة لنهضة وازدهار العلاقات الاقتصادية والتجارية للبلدين ومنذ توقيع اتفاقية التكامل الاقتصادي في يوم ٣ /١٢/١٩٩٠ بالقاهرة وما ترتب عليها من عقد دورات للجان العليا المشتركة ساهمت بصورة ملموسة في تعزيز التعاون المشترك حيث يرتبط البلدين بعدد ٥١ اتفاقية في مجاللات التعاون الاقتصادي والثقافي و الاعلامي والتنقل و الاقامة والعمل و التملك والمواصلات والجمارك والاتفاقية التجارية والجمركية التي تعتبر من اهم الاتفاقيات التي تنظم العلاقات التجارية بين البلدين وسوف يتم تقييم اثر هذه الاتفاقية على حجم التبادل التجاري الذي تم بين ليبيا ومصر خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٥ وهل كانت

مشكلة البحث :

تشكل الاتفاقية التجارية و الجمركية أداة مهمة في تنمية وزيادة حجم التبادل التجاري عموما وزيادة الصادرات الليبية خصوصا حيث يعاني الاقتصاد الليبي من وجود جملة من العوامل الاقتصادية التي تحد من سرعة استجابته للظروف في دخول السوق المصرية وربما يعود السبب الى ضعف الهيكل الانتاجي للاقتصاد الليبي

واعتماده الشبه كامل على تصدير سلعة النفط والغاز الطبيعي حيث يعتبران المصدر الرئيسي للدخل القومي وبالتالي يجب العمل على تنويع مصادر الدخل منها زيادة حجم التجارة الخارجية مع مصر ان ضعف تحقيق المكاسب التي تطمح ليبيا بالحصول عليها بالوقت والشكل المرغوب تمثل مشكلة حقيقة يتطلب بجدية البحث فيها بصورة معمقة والكشف عن مواطن الضعف و القوة التي تساعد في الالتزام المثمر بتنفيذ هذه الاتفاقية والتفاعل الايجابي معها ويسعى البحث لتغطية بعض جوانب الموضوع بالاجابة على الأسئلة التالية :

١ – هل الاتفاقية تعزز فعلا من فرص تطور تجارة ليبيا الخارجية ؟

٢ – هل ادت الاتفاقية الى تحقيق زيادة فعلية في صادرات ليبيا الى مصر مقارنة مع مستورداتها ؟

٣ – هل ادت الاتفاقية الى تغيير الميزان التجاري بين البلدين لصالح ليبيا ؟

اهداف البحث :

١ – تقييم أثر الاتفاقية على الاهمية النسبية لصادرات وواردات ليبيا من مصر .

٢- تقييم أثر الاتفاقية على حجم تجارة ليبيا الخارجية من خلال تقدير جانبي العجز و الفائض في الميزان التجاري .

اهمية البحث :

١ – المساهمة في إثراء المعرفة للمعنيين و المخططيين في رسم السياسة لتجارة ليبيا الخارجية وتعزيز التبادل التجاري مع مصر .

٢- نقص البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع اتفاقية التجارية والجمركية الليبية المصرية بجوانبها المختلفة .

فرضية البحث :

لقد ادت الاتفاقية التجارية والجمركية الى زيادة حجم الميزان التجاري لصالح ليبيا .

منهجية البحث :

تم اعتماد الاسلوب الاحصائي الوصفي في تحليل البيانات وتمثيلها بالرسوم والاشكال البيانية واعتماد النسب المئوية والجداول البسيطة والمركبة والمتوسطات الحسابية في مناقشة جوانب موضوع الاتفاقية التجارية والجمركية الليبية المصرية وتوضيح شكل واتجاه سريان الاتفاقية والاستفادة منها في تحديد مسار واتجاه نمو الصادرات و الواردات بين ليبيا ومصر بالإعتماد على البيانات الرسمية من مصلحة الاحصاء و التعداد الليبية .

المبحث الاول : الاتفاقيات التي تنظم العلاقات بين ليبيا ومصر

أ – اتفاقية عامة للتكامل الاقتصادي [١] : وقعت بين الجانبين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣ كإطار عام يهدف الى تحقيق التكامل بين البلدين في كافة المجالات وسوف نتاول هنا مفهوم واسس ومقومات التكامل الاقتصادي بشيء من التفصيل كالتالي .

١ – مفهوم التكامل : ليس لتعبير " التكامل الاقتصادي " معنى محدد فعند بعض الاقتصاديين تشمل العبارة مفهوماً اجتماعياً وعند بعضهم الاخر تندرج تحتها انواع مختلفة من التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية وهي عملية تنسيق مستمرة تتضمن مجموعة من الاجراءات بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة وعناصر الانتاج بين مجموعة من الدول ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ويختلف مفهوم التكامل الاقتصادي بإختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية[٢] وبمعنى اخر عبارة عن كافة الاجراءات التي تتفق عليها دولتان او اكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بقصد تحقيق معدل نمو مرتفع[٣] وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي عملية تاريخية اي انها تحتاج الى زمن حتى تكتمل اسبابه ولذا ينظر اليه على انه عملية تدريجية تم من خلال العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية[٤] .

٢ – الاسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي : الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بالإضافة الى اتجاه المؤسسات الانتاجية الاقتصادية نحو الاندماج

للإستفادة من مزايا الانتاج الكبير ان نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين او اكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات انظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة[٥] ومن الواضح ان عناصر التكامل الاقتصادي تتكون خلال فترة طويلة من الزمن وذلك عندما ثبت التخصص والتعاون في الانتاج اهمية الاستخدام المشترك الرشيد للموارد على اساس طويل الأمد[٦] .

٣- مقومات التكامل الاقتصادي :

- منطقة التجارة الحرة : بمعنى ان كل دولة من الدول المنضمة الى المنطقة تحتفظ بتعريفتها الجمركية الخاصة بها إزاء الدول الاخرى غير الاعضاء[٧] .
- الاتحاد الجمركي : بمعنى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بينها مع إلتزام هذه البلدان بتعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من بلاد خارج الاتحاد .
- السوق المشتركة : تطبق تعريفة جمركية موحدة على السلع الواردة من العالم الخارجي للبلدان النضمة للسوق[٨] .
- الوحد الاقتصادية : تلغى كل القيود انتقال عناصر الانتاج والسلع بل يتم ايضا التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالإعضاء .
- التكامل الاقتصادي : تقتضي هذه المرحلة بتوحيد السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية ويكون لهذه القرارات صفة الإلزام[٩] .

ب – الغرفة الاقتصادية المشتركة : تشكلت عام ١٩٩٢ وعقدت عدة دورات بالتناوب في كل من القاهرة وطرابلس بالإضافة الى إقامة معرضين للمنتجات الليبية .

ج – مصر وليبيا أعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجهما التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

د – اتفاقيات اخرى مكملة للتكامل الاقتصادي :

الجدول (١ – ١) الاتفاقيات المكملة لإتفاقية التكامل الاقتصادي

اسم الاتفاقية	تاريخ التوقيع
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية بشأن النقل والإقامة والعمل	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية بشأن التملك و الانتفاع بالعقارات و الأراضي الزراعية	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية بشأن تنظيم أعمال الشركات المصرية التي تسند اليها مشاريع في ليبيا	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية التأمين وإعادة التأمين	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية إنشاء الغرفة الاقتصادية المشتركة	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية النقل البحري والبري	١٩٩٠/١٢/٣
- اتفاقية تسهيل مرور السيارات بين البلدين	١٩٩١/١١/٢٦
- اتفاقية التعاون الصناعي	١٩٩٧
- مذكرة تفاهم في مجال فض المنازعات	٢٠٠٣/٨/١٢

المصدر : معهد البحوث و الدراسات الافريقية ومركز الدراسات السودانية أعمال المؤتمر الدولي حول الشراكة المصرية الليبية السودانية من اجل التنمية و الاستثمار ، الجزء الثاني ، ١٤ – ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٣٠ .

ج - الاتفاقية التجارية والجمركية:

جاء توقيع الاتفاقية في يوم ١٩٩٠/١٢/٣ في القاهرة بمثابة حجر الاساس لتنظيم وتطوير فرص التبادل التجاري بين البلدين وبما يخدم مصالحهما المتبادلة عن طريق تخفيف القيود وإزالة معظم العوائق الفنية والكمية مما يزيد في نمو النشاط الاقتصادي وحجم الاستثمار وتحقيق التنمية والرخاء ونتناول اهم أسس هذه الاتفاقية وفقا لمايلي:

١ـ الهدف من الاتفاقية:

ـ تعتبر الاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة بين الجانبين منذ ديسمبر ١٩٩٠ هي الإطار المنظم للعلاقات التجارية بين البلدين وخاصة في شأن ما نصت عليه من إعفاءات جمركية.

٢ـ أحكام الاتفاقية:

ـ تضمنت الاتفاقية في إطارها العام:

* الإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم الجمركية لكافة المبادلات التجارية بين البلدين (منتجات زراعية وحيوانية – ثروات طبيعية – منتجات صناعية).
* يشترط لتمتع المنتجات والسلع المتبادلة بين الطرفين بالإعفاءات المقررة أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ صادرة ومصدق عليها من الجهات المختصة.
* البلد المصدر تتضمن ما يثبت أن نسبة القيمة المضافة محليا من اليد العاملة والمواد الأولية وغيرها من المواد الداخلة في تصنعيها لا تقل عن ٤٠ % من تكاليف إنتاجها.
* تتم تسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية بين مصدري البلدين بالصفقات المتكافئة أو بالمقايضة أو بعملة البلدين أو بترتيبات مصرفية.
* تخضع السلع المتبادلة للشروط والموصفات الصحية والزراعية المعمول بها في كلا البلدين.
* تعطى منتجات كل من البلدين الأفضلية المطلقة في مشتريات كل منهما الرسمية من الخارج بشرط مناسبة الأسعار والمواصفات.
* تنشأ غرفة مشتركة للتجارة والصناعة والزراعة.
* يعمل الطرفان على الاشتراك في المعارض الدولية التي تقام لدى كل منهما.

وقد تم معالجة القصور في هذه الاتفاقية (١٩٩٠) بإنشاء اتفاقية جديدة وقعت في ٢٠٠٣/٨/١٢، بين البلدين، ومن أهم بنودها ما يلي:

* إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.
* إلغاء القيود غير الجمركية.
* معالجة حالات الدعم والإغراق والوقاية.
* وضع أسس لتطبيق المواصفات القياسية بين البلدين.
* حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.
* إنشاء وحدة فض المنازعات التجارية بين البلدين لسرعة حل المشاكل والنزاعات التجارية.

* وضع نص يشير إلى أنه يجب وضع دلالة المنشأ للسلع المتبادلة بين البلدين على أن تكون بطريقة واضحة غير قابلة للإزالة وفقاً لطبيعة هذه السلعة.

وسوف نقوم بدراسة أثر الاتفاقية التجارية والجمركية التي تمت بين ليبيا ومصر على حجم التبادل التجاري بين البلدين هذا من جانب ومن الجانب الآخر هل كانت الاتفاقية تعزز فعلاً من فرص تطور التجارة الخارجية الليبية وذلك بمقارنة متوسط حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل وبعد تجديد الاتفاقية.

حددت الاتفاقية نمط تخفيض خاص لبعض السلع التي تعتبر حساسة نوعا ما لكلا الطرفين وهي (المنتجات الزراعية وحيوانية – ثروات طبيعية – منتجات صناعية) في التنفيذ بهدف الإسراع وتقليص المدة اللازمة لتحريرها من كافة القيود والرسوم الجمركية القائمة ، نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والضرائب الاخرى ذات الأثر المماثل ومعالجة حالات الدعم والإغراق و الوقاية .

المبحث الثاني : تقييم أثر الاتفاقية التجارية والجمركية في حجم التبادل التجاري بين البلدين .

جاءت هذه الاتفاقية لتعزيز التبادل التجاري بين ليبيا ومصر الذي بدا منذ عام ١٩٩٠ وكان الميزان التجاري منذ بداية هذه الاتفاقية وحتى تاريخ معالجة قصورها عام ٢٠٠٣ لصالح الجانب المصري وقد وصلت قيمة الواردات الليبية ٩٩.٤ مليون دولار مقابل صادرات ليبية الى مصر بي ٤٥.٧٦ مليون دولار ويتوقع انةتفيد هذه الاتفاقية على المدى الطويل في تقليص العجز في الميزان التجاري الليبي مع مصر .

اولا : أثر الاتفاقية التجارية والجمركية مع مصر في الصادرات الليبية .

ان الاتفاقية التجارية والجمركية أثرت سلبا في الصادرات الليبية ويتضح ذلك من خلال الزيادة بمعدل متناقص للصادرات الليبية الى مصر بما يعادل النصف بعد تجديد الاتفاقية او معالجة القصور فيها مقارنة بحجم الصادرات قبل تجديد الاتفاقية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) إضافة الى انخفاض متوسط نسبة الصادرات الليبية الى مصر من مجمل صادرات ليبيا الكلية حيث يشير الجدول (١ -٢) الى ان متوسط صادرات ليبيا الى مصر قد زاد بمقدار النصف تقريبا من ٦٥.٥٩ مليون دولار قبل تجديد الاتفاقية الى ١٤٥.٥ مليون دولار بعد تجديد الاتفاقية الا ان متوسط نسبة الصادرات الليبية الى مصر من الصادرات الليبية الكلية قد انخفض من ٠.٧٤ % قبل تجديد الاتفاقية الى ٠.٥٢ % بعد تجديد الاتفاقية ويوضح الشكل (١ – ١)

تطور الصادرات الليبية الى مصر حيث نلاحظ ان الاتجاه العام لهذه الصادرات في تناقص مستمر خلال الفترتين ماقبل تجديد الاتفاقية (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) وزاد هذا التناقص بعد تجديد الاتفاقية اي خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) وذلك نظرا للظرف التي مرت بها ليبيا بعد عام ٢٠١١ بالإضافة الى عدم تنوع الصادرات الليبية واعتماده على صادرات النفط والغاز حيث تمثلت اغلب السلع المصدرة من ليبيا الى مصر من المنتجات الكيميائية والدوائية ومنتجات الحديد والصلب حيث جاءت المنتجات الكيميائية في المرتبة الاولى بقيمة ٩١.٢٣ مليون دولار وجاءت في المرتبة الثانية منتجات الحديد والصلب بيمة ٤٥.٧ مليون دولار بالإضافة الى غازات نفط واسمدة نيتروجينية [١٠] .

الجدول (١ – ٢) تطور الأهمية النسبية لصادرات ليبيا إلى مصر من إجمالي صادرات ليبيا الكلية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) **مليون دولار**

السنوات	الصادرات الليبية الى مصر	الصادرات الكليه الليبية	%من الصادرات الكلية
1990	55.7	13374.64	0.41
1991	19.28571	11263.93	0.17
1992	123.4	10478.62	1.17
1993	91.8	7742.5	1.18
1994	57.8	8658.889	0.66
1995	82.5	9206	0.89
1996	82.5	9941.111	0.82
1997	85.26316	9093.684	0.93
1998	84.213	5275.778	1.59
1999	43.8	8004.783	0.54
2000	54.07407	9669.259	0.55
2001	39.4	8298.308	0.47
2002	52.88	8410.744	0.62
2003	45.765	11389.69	0.40
المتوسط للفترة قبل تجديد الاتفاقية	65.59		0.74
2004	50.54	16812.9	0.30
2005	132.3	23072.52	0.57

0.42	28387.5	120.6	2006
0.59	33583.61	199.5	2007
0.56	43785.92	249.3	2008
0.73	27699.92	204.8	2009
0.83	36956.8	308.8	2010
0.30	18022	54.2	2011
0.21	62244.4	136.8	2012
0.29	39448.56	116.8	2013
0.35	15331.58	54.7	2014
1.10	10637.14	117.8	2015
0.52		145.5	المتوسط للفترة بعد تجديد الاتفاقية

المصـــدر: ١ - وزارة التخطـيط الليبيـــة – مصـــلحة الاحصـــاء و التعـــداد (الكتيـــب الاحصائي ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥) .

٢- الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة و الاحصـاء المصـري، الموقـع الالكترونـي www.campas.gov.eg

الشكل (١- ١) تطور الصادرات الليبية الى مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)
مليون دولار

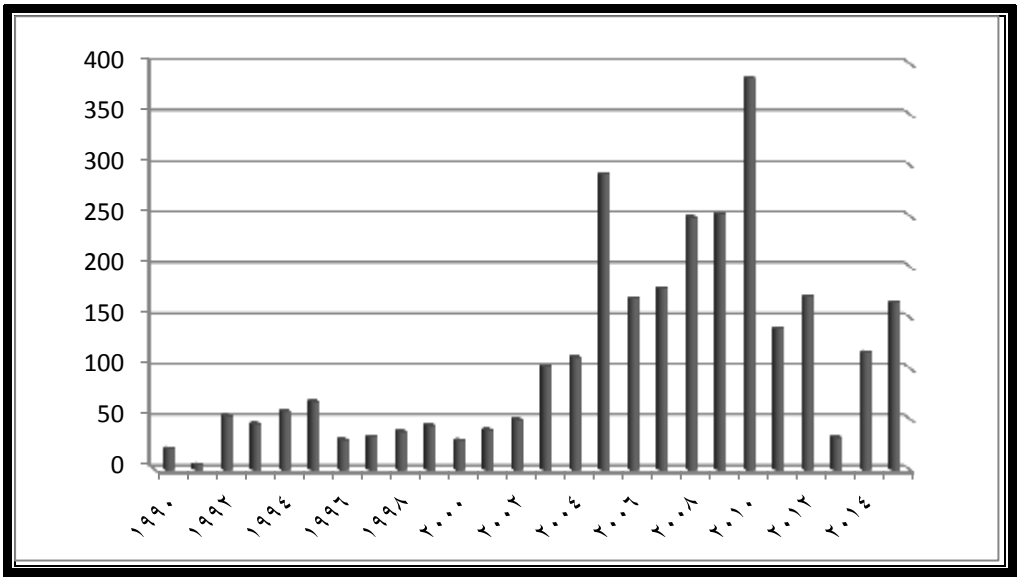

المصدر : من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة بالجدول (١ – ٢) .

ثانيا : أثر الاتفاقية التجارية الجمركية مع مصر في الواردات الليبية .

يوضح الجدول (١ – ٣) ان الوادرات الليبية من مصر زادت بمعدلات نمو مرتفعة إذ ارتفع متوسط الواردات خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) من ٧٤.٤ مليون دولار قبل تجديد الاتفاقية الى مليون ٦٨٨.٨ مليون دولار بعد تجديد الاتفاقية فيما زاد متوسط نسبة الواردات الليبية من مصر من مجمل الواردات الليبية الكلية من ١.٥ % قبل تجديد الاتفاقية الى ٥ % بعد تجديد الاتفاقية وبالنظر الى الشكل (١- ٢) نلاحظ ان الواردات مرتفعة خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) وذلك بسبب رفع الحصار الاقتصادي سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و الذي كان مروض على ليبيا خلال فترة التسعينيات حيث كانت ليبيا بحاجة ماسة للكثير من الواردات لتلبيت الطلب المحلي اما في سنة ٢٠١١ فقد انخفضت بشكل كبير وذلك بسبب الاحداث التي مرت بها ليبيا ومصر خلال تلك السنة حيث كانت اغلب الواردات الليبية من مصر متمثلة في أسلاك وكابلات معزولة و جبن و ارز بالإضافة الى ثلاجات وأجهزة تبريد و عصير فواكه و دهانات وورنيش أخر .

الجدول (١ – ٣) تطور الأهمية النسبية لواردات ليبيا من مصر من إجمالي واردات ليبيا الكلية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) مليون دولار

السنوات	الواردات الليبية من مصر	الواردات الليبية كليه	% من اجمالي الواردات الكلية
1990	66.9	5396.07	1.2
1991	110.8	5376.78	2.0
1992	60.4	4903.79	1.2
1993	66.25	5347.81	1.2
1994	12.6	4133.05	0.30
1995	125.9	4938.57	2.5
1996	104.25	5318.88	1.9
1997	67.74	5627.89	1.2
1998	70.01	4897.33	1.4
1999	69.48	4192.60	1.6
2000	67.46	3539.63	1.9
2001	48.96	4092.92	1.1
2002	72.47	4616.28	1.5

2.3	4306.07	99.4	2003
1.5		74.4	**المتوسط للفترة قبل تجديد الاتفاقية**
1.1	6657.25	78.7	2004
2.7	5891.48	161.6	2005
3.2	6198.98	203.9	2006
3.5	6968.36	244.8	2007
7.2	8956.64	650.2	2008
6.5	13057.4	850.3	2009
5.6	18256	1023.3	2010
8.4	7436.64	631.2	2011
6.5	22236	1448.1	2012
4.7	27180.48	1296.5	2013
5.4	17263.76	939.8	2014
5.7	12732.86	737.3	2015
5.0		688.8	**المتوسط للفترة بعد تجديد الاتفاقية**

المصـــدر: ١ - وزارة التخطـيط الليبيـة – مصـلحة الاحصـاء و التعـداد (الكتيـب الاحصائي ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥) .

٢- الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة و الاحصـاء المصـري، الموقـع الالكترونـي www.campas.gov.eg

الشكل (١- ٢) تطور الواردات الليبية من مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) مليون دولار

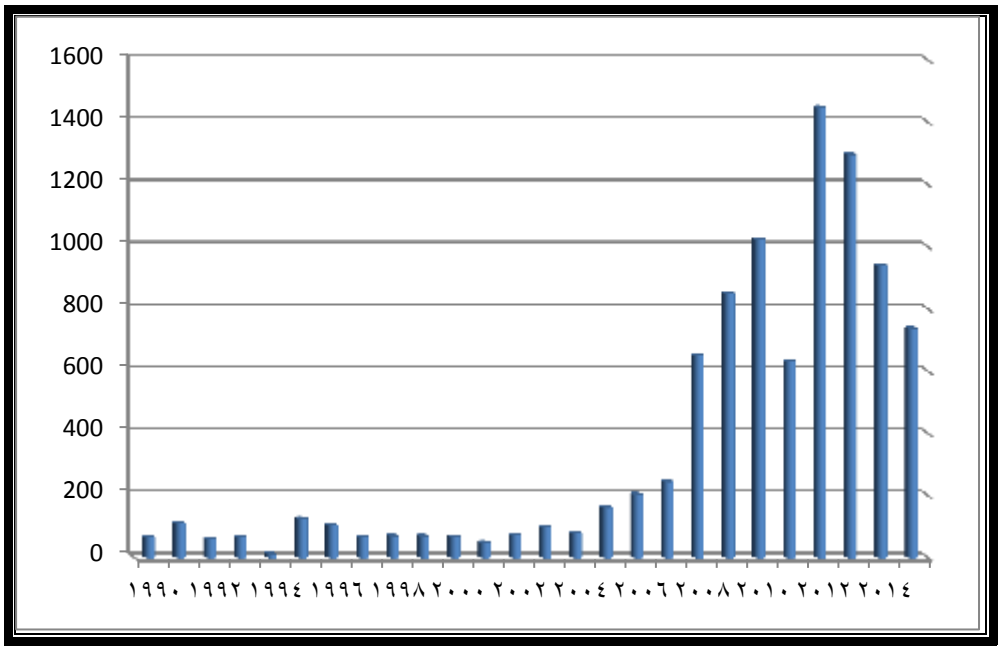

المصدر : من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة بالجدول (١ – ٣) .

ثالثا : تطور ميزان التبادل التجاري بين ليبيا ومصر .

يبين الجدول (١- ٤) قيم العجز او الفائض في الميزان التجاري الليبي مع مصر وكان للإتفاقية التجارية والجمركية أثراً سلبياً على الميزان التجاري الليبي إذ زاد العجز الذي استمر خلال السنوات قبل تجديد الاتفاقية من ٨.٨٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) الى ٥٤٣ مليون دولار بعد تجديد الاتفاقية خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٥) ونلاحظ من الشكل (١ – ٣) ان هذا العجز منخفض خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) وهذا راجع الى انخفاض الواردات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا خلال فترة التسعينات الا ان هذه الواردات عاودة الارتفاع خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٣) وهذا راجع الى العائدات الكبيرة التي حققتها ليبيا بسبب ارتفاع اسعار النفط بالإضافة الى الاستقرار الذي كان في ليبيا سنة ٣٠١٣ وعودة الانتاج النفطي الى حالته الطبيعية .

الجدول (١- ٤) تطور الميزان التجاري الليبي مع مصر

مليون دولار

السنوات	صادرات	واردات	الميزان التجاري
1990	55.7	66.9	-11.2
1991	19.3	110.8	-91.5
1992	123	60.4	63
1993	91.8	66.25	25.55
1994	57.8	12.6	45.2
1995	82.5	125.9	-43.4
1996	82.5	104.2	-21.8
1997	85.3	67.74	17.52
1998	84.2	70.01	14.2
1999	43.8	69.48	-25.7
2000	54.1	67.46	-13.4
2001	39.4	48.96	-9.56
2002	52.9	72.47	-19.6
2003	45.8	99.4	-53.6
العجز او الفائض قبل تجديدالاتفاقية			-8.87
2004	50.5	78.7	-28.2
2005	132	161.6	-29.3
2006	121	203.9	-83.2
2007	200	244.8	-45.2
2008	249	650.2	-401
2009	205	850.3	-645
2010	309	1023.3	-715
2011	54.2	631.2	-577
2012	137	1448.1	-1311
2013	117	1296.5	-1180
2014	54.8	939.8	-885
2015	118	737.3	-619
العجز او الفائض بعد تجديدالاتفاقية			-543

المصـــدر: ١ - وزارة التخطـــيط الليبيـــة – مصـــلحة الاحصـــاء و التعـــداد (الكتيـــب الاحصائي ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥) .

الشكل (١- ٣) تطور الصادرات والواردات الليبية من وإلى مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) مليون دولار

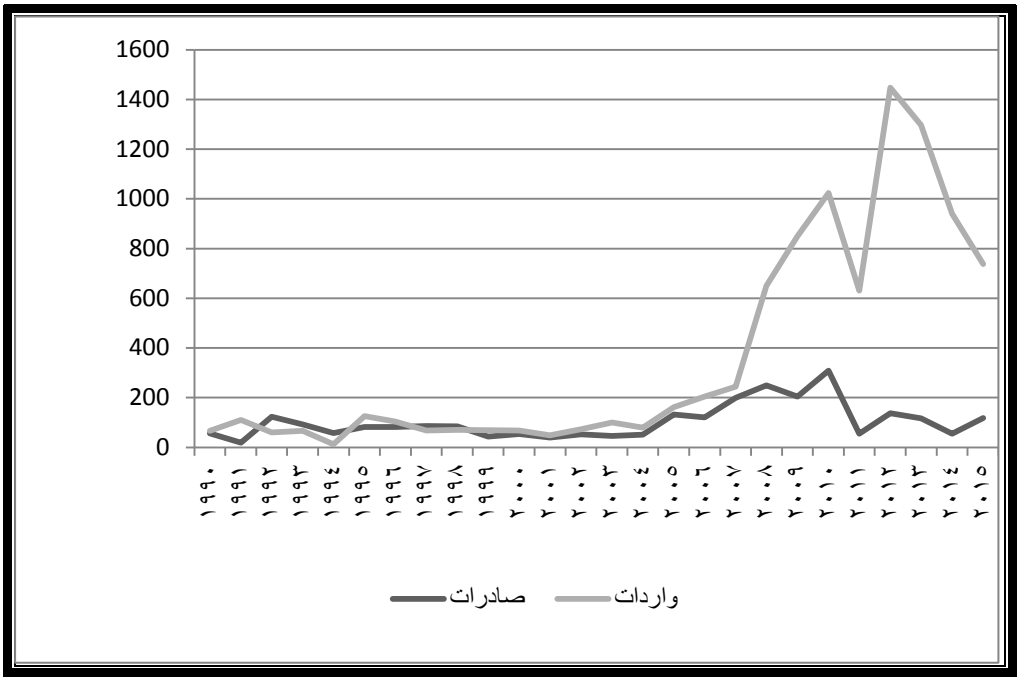

المصدر : من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة بالجدول (١ – ٤) .

النتائج :

١ – زادت صادرات ليبيا الى مصر بعد تجديد الاتفاقية بشكل ضعيف حيث يلاحظ بإن الاتجاه العام لها في تناقص مستمر .

٢ – اهم السلع المصدرة الى مصر كانت من المنتجات الكيميائية والدوائية ومنتجات الحديد والصلب .

٣ – من خلال تحليل الاتفاقية التجارية والجمركية تبين ان مصر ليست من اهم الشركاء التجاريين لليبيا إذ تشكل تجارة ليبيا الخارجية مع مصر في المتوسط مانسبته ١.٥ % من اجمالي تجارة ليبيا الكلية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) في حين بلغت حوالي ٤٠ % في تجارتها مع دول الاتحاد الاوروبي .

٤ – زادات واردات ليبيا من مصر من متوسط ١.٥ % قبل تجديد الاتفاقية الى ٥% بعد تجديد الاتفاقية .

٥ – ارتفاع العجز في الميزان التجاري الليبي مع مصر قبل تجديد الاتفاقية من ٨.٨٧ مليون دولار الى ٥٤٣ مليون دولار بعد تجديد الاتفاقية لتتسع الفجوة بعد عام ٢٠١١ نتيجة الاوضاع الامنية التي مرت بها ليبيا .

٦ – أثرت الاتفاقية التجارية والجمركية مع مصر سلبا في الميزان التجاري الليبي وكانت لصالح الصادرات المصرية مما قلل من فرص الاستثمارية وتحقيق نمو في الاقتصاد الليبي .

التوصيات :

١ - ان الاتفاقيات والبروتوكولات فان المراجعة البسيطة لها تشير إلى انها وفيرة اذ يوجد بالفعل عدد غير قليل من الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين البلدين غير مفعلة تحتاج لتحديد ما هو جاهز منها للتطبيق وما لايزال في حاجة لمكملات تشريعية او تنفيذية للبدء في العمل على ان يضمها اطار استراتيجي واضح للشراكة.

٢ – توجيه الدعم الفني والمالي نحو المشاريع و البرامج التي تزيد من فرص التصدير الى مصر خصوصا في القطاعات الاقتصادية غير النفطية .

٣ - تقديم الحوافز المشجعة لإنشاء وتأسيس شركات ليبية مصرية في مجالات تعزيز التبادل التجاري ودخول السلع الليبية في السوق المصرية .

٤ - القيام بإجراء دراسات متخصصة في مجالات محددة بالمدخلات والبدائل المتاحة والانتاج لغايات تعزيز الصادرات الليبية إلى السوق المصرية وبدرجة عالية من التنافسية وبمواصفات فنية تتسم مع متطلبات الحصول على الجودة والنوعية العالمية.

٥ - زيادة المعرفة التجارية للمنتجين والمصدرين الليبيين بنصوص الاتفاقية وشروط التصدير ومعايير المواصفات والمقاييس لتحقيق الاستفادة القصوى منها، ونوصي بإجراء دراسات متخصصة في قياس الأثر التنموية لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وإضافة متغيرات اقتصادية ذات العلاقة في قياس أثر الاتفاقية.

قائمة المراجع :

١ – سالم عبدالسلام ارحومة ، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الاعلام ، طرابلس ، الطبعة الاولى ، ص ١٧ .

٢ – محمد الاطرش ، المشروعان الاوسطي و المتوسطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، ١٢٠ ، ١٩٩٦ ، ٤٧ .

٣ – عبدالمطلب عبدالحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٩ .

٤ – عبدالحميد إبراهيمي ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، بيروت ، مركز الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٣ .

٥ – عبدالرحيم السحيباني ، التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة النفط العربي والتعاون العربي ، العدد ، ٦٤ ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٩ .

٦ – محمد هاشم خواجيكه ، محمد القحطاني ، التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات التكامل الاقتصادي العربي ، الامارات ، مجلة الامارات ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٠ .

٧ – كريمة كريم ، جودة عبدالخالق ، أساسيات التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٠٢ .

٨ – سميح مسعود ، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الطموح والواقع ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٣ .

٩ – المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

١٠ – وزارة التجارة و الصناعة المصرية ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، الادارة المركزية للاتفاقيات التجارية ، ٢٠٠٨ ،ص ١٢٧ .